اليوم.. يكتمل انضمام السوق السعودي لمؤشرات جي بي مورغان

السعودية تدخل نادي أكبر 5 جهات إصداراً لأدوات الدين في الأسواق الناشئة

تكتمل اليوم الاثنين المرحلة التاسعة والأخيرة من انضمام السعودية لمؤشرات جي بي مورغان لسندات الأسواق الناشئة التي كان الانضمام لها تدريجيا على مدى تسعة أشهر من العام الجاري، لتدخل بذلك رسميا نادي أكبر خمس جهات إصدارا لأدوات الدين في الأسواق الناشئة.

وبذلك ستصبح الديون السيادية للمملكة جزءا لا يتجزأ من محافظ شركات إدارة الأصول العالمية (سواء الخاملة منها أو النشطة).

وأهم تلك المؤشرات هو مؤشر سندات الأسواق الناشئة العالمي المتنوع EMBI GD الذي تندرج تحته أدوات دين بقيمة اسمية تصل إلى أكثر من 300.2 مليار دولار الذي يصل فيه وزن أدوات الدين السعودية إلى 3.30%، وتحتل فيه المملكة المرتبة الخامسة من بين 72 دولة من الأسواق الصاعدة. ومعلوم أن مكتب الدين العام في وزارة المالية قد توقع في وقت سابق أن تصل قيمة التدفقات نحو أدوات الدين السعودية إلى نحو 11 مليار دولار وذلك بين 31 يناير (وهو تاريخ الانضمام الفعلي للمرحلة الأولى) و30 سبتمبر من العام الجاري، بحسب ما ورد في صحيفة «الاقتصادية».

وبحسب توقعات المتخصصين في أسواق الدخل الثابت، من المفترض أن يكون الانضمام قد جلب بين 25 و33% تدفقات «إضافية» نحو أدوات الدين السيادية للمملكة وهي استثمارات بالأوراق المالية للسعودية لم تكن في المتناول قبل 2019.

في حين تصل هذه النسبة إلى 50% للكويت التي لديها إصدار واحد مؤهل وهي سندات الـ10 سنوات.

وفي الإطار ذاته، كشفت وثيقة صادرة من الجهة المشغلة لمؤشرات جي بي مورغان، عن أوزان أدوات الدين الخليجية في مؤشرات جي بي مورغان لسندات الأسواق الناشئة، فمن ضمن أربعة مؤشرات للإصدارات الدولارية، تصل حصة أدوات الدين السيادية للمملكة إلى ما بين 3.30 و8.66% من إجمالي أوزان الدول الأخرى التي بتك المؤشرات.

في حين تصل حصة منطقة الخليج في مؤشرات السندات الأربعة، وفقا لرصد «الاقتصادية»، إلى ما بين 13.88 و17.94%.

ويتضح من الوثيقة الثقل الواضح للسعودية بمؤشرات الأسواق الناشئة لأدوات الدخل الثابت، إذ تصدرت السعودية ما بين رابع وخامس أضخم جهة إصدار تم تضمين أدوات الدين الصادرة منها ضمن المؤشرات الأربعة التي تتبع أدوات الدخل الثابت القادمة من الأسواق الصاعدة، لتأتي بعدها روسيا في بعض الحالات، في حين تصدر المراتب الثلاث الأولى المكسيك والصين وإندونيسيا.

ومن المرجح أن أوزان أدوات الدين للسعودية والخليج أن تكون أعلى من تلك الأرقام وذلك لكون دول المنطقة إضافة إلى الشركات الحكومية المؤهلة للانضمام لتلك المؤشرات، أصدرت أدوات دين جديدة هذا العام.

وتعذر الحصول على آخر تحديد صادر من الجهة المشغلة لمؤشرات جي بي مورجان، وذلك لكون تلك التحديثات توجه لمديري الأصول الذين يستخدمون مؤشراتها.

«المتقدمة وبتروكيم»: إمدادات اللقيم من «أرامكو» عادت لمستوياتها الطبيعية

أعلنت كل من الشركة المتقدمة للبتروكيماويات «المتقدمة»، والشركة الوطنية للبتروكيماويات «بتروكيم» عودة إمدادات مواد اللقيم لمصنعي الشركتين لمستوياتها الطبيعية بعد النقص المعلن عنه.

وقالت «بتروكيم» إن إمدادات اللقيم من أرامكو السعودية قد تحسنت بشكل تدريجي حتى وصلت إلى مستوياتها الطبيعية.

وقد سبقت هذا الإعلان، الإشارة إلى تحسن في إمدادات اللقيم من شركة أرامكو السعودية حيث إن النقص انخفض من 40% إلى 20%.

وأكدت الشركتان في بيان لهما على «تداول»، أنه لا يوجد أثر مالي جوهري للحدث.

وكانت مصادر لوكالة بلومبيرغ ذكرت أن أرامكو السعودية تستعد للإعلان رسميا عن الطرح الأولي لأسهمها قرابة العشرين من أكتوبر المقبل، كما لم تستبعد هذه المصادر إتمام الإدراج في سوق الأسهم السعودية «تداول» خلال شهر نوفمبر. وأشارت صحيفة «وول ستريت جورنال» بحسب مصادر إلى دراسة رفع الحصة المطروحة إلى 10% من أرامكو، وهو ما يعادل ضعف النسبة المعلنة سابقا.

وقالت ثلاثة مصادر مطلعة على عمليات شركة أرامكو السعودية لرويترز، إن المملكة استعادت طاقتها الإنتاجية للنفط إلى 11.3 مليون برميل يوميا، محققة تعافيا أسرع مما كان متوقعا بعد هجمات 14 سبتمبر على اثنتين من منشآتها النفطية.

أسيلبورن: يتعين على ألمانيا تحمل مسؤولية أكبر عقب «بريكست»

جاويد: سنواجه اضطرابات حال الخروج من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق

ساجد جاويد

جان أسيلبورن

قال وزير المالية البريطاني لصحيفة «ديلي ميل» البريطانية ساجد جاويد: أنه من المنتظر أن تحصل شركات وكليات ومنظمات خيرية على 4.3 مليار جنيه العام المقبل، دون أن يكشف مزيدا من التفاصيل.

واعترف جاويد بإمكانية حدوث «بعض الاضطرابات» في حال خروج بلاده من التكتل الأوروبي دون اتفاق في نهاية (أكتوبر) المقبل، لكنه ذكر أن ذلك سيكون أقل سوءا من عدم الخروج على الإطلاق.

وأعرب جاويد عن تخوفه من أن حدوث تمزق دائم في المجتمع، لافتا إلى أن الخروج، الذي صوت له البريطانيون في عام 2016، سيوحد البلاد مرة أخرى.

إلى ذلك، قال جان أسيلبورن، وزير خارجية لوكسمبورج، إنه يتعين على ألمانيا تحمل مسؤولية أكبر على مستوى السياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي عقب خروج بريطانيا من التكتل.

وأضاف أسيلبورن في تصريحات لصحيفة «نويه أوسنابروكر تسايتونج» الألمانية الصادرة اليوم «مع خروج بريطانيا من الاتحاد– واستمرار كونها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن– ستتراجع قوة الاتحاد الأوروبي على المستوى الاستراتيجي والسياسي. لذلك يقع على عاتق ألمانيا مزيد من المسؤولية بخروج بريطانيا من الاتحاد».

وذكر أسيلبورن أنه سيكون ينتظر من ألمانيا القيام بدور أكبر في السياسة الخارجية والأمنية، حيث لن يكون في الإمكان ترك فرنسا وحدها كأقوى قوة عسكرية داخل الاتحاد الأوروبي، وأشار إلى أنه «حتى لو كان ذلك سيصبح صعبا على الألمان نظرا لتاريخهم، فإنهم لن يتملصوا من هذه المهمة».

واعتبر أسيلبورن الخروج، الذي تسعى إليه بريطانيا من الاتحاد «خطأ فادحا»، مضيفا «تريد بريطانيا أن تنقل إمبراطورية القرن الـ19 إلى القرن الـ21. هذه الحسابات لن تفلح»، معتبرا أن «رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ليس ونستون تشرشل».

لبنان: توزيع الوقود بالليرة بسبب «شح الدولار»

أعلن مالكو محطات الوقود في لبنان تعليق إضراب استمر لساعات والتوصل إلى اتفاق مع الحكومة يسمح لهم بالدفع للموزعين بالليرة اللبنانية، بعد شكاوى من نقص الدولار.

وأعلنت نقابة أصحاب المحروقات ليل الخميس عن إضراب مفتوح مشيرة إلى عدم توفير المصارف ما يحتاجونه من الدولار للدفع للمورّدين والموزعين بسبب نقص احتياطي العملة الصعبة.

لكن تم تعليق الإضراب عقب لقاء عقده وفد من النقابة مع رئيس الوزراء سعد الحريري.

ونقلت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية عن رئيس النقابة سامي البراكس قوله «توصلنا إلى حل في ما يخص الإضراب... اتفقنا على أن نستلم كمحطات وموزعين المحروقات بالليرة اللبنانية».

ويدفع المستهلكون لأصحاب محطات الوقود في لبنان باللبرة اللبنانية لكن يتعيّن عليهم الدفع بالدولار للمستوردين والموزعين.

وتسبب ذلك بمعضلة لأصحاب محطات الوقود الذين قالوا إنهم يضطرون لشراء الدولار من السوق السوداء أو مكاتب الصرافة بأسعار أعلى بسبب الشح في الدولار.

وأفادت وسائل إعلام لبنانية هذا الأسبوع أن المصارف ومكاتب صرف العملات تقنن مبيعاتها من الدولار خشية النقص في الاحتياطي.

وحاول مسؤولون لبنانيون بينهم الرئيس ميشال عون وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة التخفيف من حدة المخاوف بشأن حدوث انهيار اقتصادي.

ولدى سؤاله بشأن المخاوف بشأن النقص في احتياطي الدولار، قال عون الجمعة «ليس هناك أي خطر على لبنان»، وأضاف «لن أدع لبنان يسقط».

توقعات بنمو الاقتصاد البرازيلي 2 بالمئة في 2020

قال باولو جويديس وزير الاقتصاد البرازيلي، إنه يتوقع نموا في بلاده بنسبة 2 في المائة العام المقبل.

وأضاف جويديس إن هذه النسبة المتوقعة تصل إلى ضعف نسبة النمو للعام الحالي التي يتوقع أن تصل إلى أقل من 1 في المائة بنهاية العام الحالي، حسبما نقلت وكالة بلومبيرج للأنباء اليوم السبت. وقال: «سيكون العام المقبل أفضل من 2019، لكنه لن يظل ينمو عند مستويات 3.5 في المائة». وأوضح أنه سيتم إلغاء ضريبة على المعاملات المالية لا تحظى بتأييد في البلاد، مشيرا إلى أن الحكومة تعمل حاليا على تقييم البدائل. وقال إن معدل البطالة سيظل يشهد تراجعا.

199 مليار دولار استثمارات الصين خلال 8 أشهر

سجلت استثمارات الأصول الثابتة الصينية في الطرق السريعة والمجاري المائية نموا مستقرا في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام.

وبحسب «الألمانية»، ذكرت وزارة النقل الصينية في تقرير على موقعها على الإنترنت أن إجمالي استثمارات الأصول الثابتة في الطرق السريعة والمجاري المائية وصلت إلى 1.42 تريليون يوان (نحو 199.47 مليار دولار) خلال الفترة من (يناير) حتى (أغسطس) بنمو سنوي قدره 3.7 في المائة. وعلى وجه التحديد، توسعت الاستثمارات في الأنهار الداخلية 0.6 في المائة لتصل إلى 36.83 مليار يوان، في حين سجلت استثمارات الطرق السريعة أسرع معدل نمو من 3.8 في المائة إلى 1.35 تريليون يوان خلال الفترة. وبلغ معدل نمو استثمارات الأصول الثابتة المسجلة في المناطق الوسطى 14.5 في المائة على أساس سنوي للأشهر الثمانية الأولى، وهو أعلى بكثير من نظيره في غربي وشرقي الصين.

وستوسع الصين استثمارات البنية التحتية في عام 2019.

أزمة ثقة تعمق جراح الاقتصاد في تركيا

ذكرت صحيفة «أحوال» التركية في تقرير لها، أنه عندما نشر صندوق النقد الدولي، تقريراً سنوياً وجّه فيه انتقادات كبيرة لتركيا، كان رد فعل حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم غاضباً، وقال إن التقرير جزء من مؤامرة جرى الإعداد لها مع أحزاب المعارضة.

وقال دورموش يلماز، محافظ البنك المركزي السابق وعضو المعارضة القومي في البرلمان، والذي تحدث مع وفد صندوق النقد، إن التوصيات التي جاءت في التقرير تُشبه بشكل كبير جداً الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي في اتفاق الاستعداد الذي خرج به بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت تركيا في عام 2001، بحسب الصحيفة.

وقاد عمر تشاليك، المتحدث الرسمي باسم حزب العدالة والتنمية، حملة نظمتها وسائل الإعلام الموالية للحكومة بهدف تشويه صورة اجتماع صندوق النقد الدولي مع يلماز وفايق أوزتراك – العضو في البرلمان عن حزب المعارضة الرئيس، حزب الشعب الجمهوري العلماني – وطرح ذلك الاجتماع على أنه مباحثات سرية لوضع خطط ضد حكومة الرئيس رجب طيّب أردوغان.

لكن وفد صندوق النقد الدولي التقى باثنين من السياسيين المعارضين علناً في فندق هيلتون بوسط أنقرة. وشغل السياسيان من قبل مناصب مهمة تولّيا من خلالها الإشراف على الاقتصاد التركي.

وكان أوزتراك في الخزانة عندما اتفقت تركيا مع صندوق النقد الدولي على شروط برنامج إصلاح اقتصادي شامل بعد أزمة اقتصادية حادة جعلت الاقتصاد على حافة الانهيار في عام 2001. وعمل أوزتراك مع علي باباجان، نائب رئيس الوزراء المنتمي لحزب العدالة والتنمية، والذي كان معنياً آنذاك بالمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد، بعد أن وصل الحزب إلى السلطة في عام 2002.

وفي عام 2006، شغل يلماز – النائب عن الحزب الصالح – منصب محافظ البنك المركزي، وظل في هذا المنصب لمدة كاملة انتهت في عام 2011.

وأبلغ يلماز موقع أحوال تركية بأن الاجتماع مع وفد صندوق النقد الدولي استغرق 30 دقيقة فقط. لكن وجود بول تومسون، مدير القسم الأوروبي في صندوق النقد الدولي، أظهر أن الصندوق ينظر إلى تقرير هذا العام على أنه مهم للغاية.

10 مليارات دولار تخفيضات ضريبية جديدة في موازنة فرنسا

أعلنت حكومة إيمانويل ماكرون عن مشروع موازنة للعام 2020 لدعم القدرة الشرائية، في أجواء من تباطؤ متوقع للنمو.

وقال وزير الاقتصاد والمال برونو لومير في مؤتمر صحافي عشية تقديم مشروع قانون المالية في مجلس الوزراء إن أزمة «السترات الصفراء» والقلق على الاقتصاد العالمي «يدفعانا إلى اتخاذ قرارات تشجع الاستثمار والاستهلاك».

وتنوي الحكومة حسب مشروع الموازنة، خفض الضرائب على الفرنسيين بأكثر من 9 مليارات يورو، أي ما يعادل 10 مليار دولار.

في الوقت نفسه، سيتواصل إلغاء ضريبة السكن السنوية (على المنازل) وستشمل العام المقبل 8% من العائلات، أي مكسب بأكثر من 3 مليارات يورو لدافعي الضرائب المعنيين، وفقا لوكالة «فرانس برس».

وتهدف هذه الإجراءات إلى دعم القوة الشرائية وتعزيز نمو اقتصادي مهدد بتباطؤ الاقتصاد العالمي وبالشكوك المرتبطة بالخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وبريكست.

وخفضت الحكومة بذلك تقديراتها للنمو في 2020 إلى 1،3%، مقابل 1،4% في التقديرات السابقة.

وعلى صعيد التوفير، يؤكد مشروع قانون المالية تجميد المساعدات الاجتماعية بشكل شبه كامل (إعانات عائلية ومساعدات للسكن...). وستواجه الشركات إلغاء بعض الامتيازات الضريبية.

أما الضرائب على الشركات، الإجراء الأساسي في سياسة ماكرون الذي أطلقه في بداية ولايته لدعم الشركات، فستنخفض لكن بسرعة أقل مما كان متوقعا.

في المجموع ستساهم الشركات في التوفير بمقدار 1،3 مليار يورو لكن ضرائبها ستنخفض في الوقت نفسه بمقدار حوالى مليار يورو، حسب وزارة المالية.

أما وظائف الدول فستكون مساهمتها أقل. فخلال خمس سنوات سيتم إلغاء عشرة آلاف و500 وظيفة، بفارق كبير عن الخمسين ألفا التي كانت مدرجة في البرنامج الرئاسي.

ارتفاع القوة الاقتصادية للولايات الألمانية الشرقية إلى 75 بالمئة

قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إن بلادها حققت كثيرا خلال العقود الثلاثة، التي تلت إعادة توحيد شطري ألمانيا.

وفي كلمتها الأسبوعية المتلفزة عبر الإنترنت، ذكرت ميركل أمس بمناسبة ذكرى الوحدة الألمانية «لا يزال لدينا الكثير لنفعله»، وساقت مثالا على ذلك بأن «القوة الاقتصادية للولايات الشرقية كانت تعادل 43 في المائة من القوة الاقتصادية للولايات الغربية، وقد وصلت هذه النسبة في الوقت الراهن إلى 75 في المائة.. وهو ما يعني نجاحا عظيما».

وأضافت ميركل «بخلاف هذا، لا تزال هناك مسافة يجب قطعها، وهكذا الحال في مجالات عديدة»، ورأت أنه يجب المضي قدما في تسوية الفوارق بين الشرق والغرب ومن ذلك على سبيل المثال نظام التقاعد، و«المهم من ناحية أخرى هو أن نصيغ المستقبل معا، وهذا يعني التفكير في كل أنحاء ألمانيا، حيث توجد فوارق في الأوضاع المعيشية».

واستطردت ميركل «ولذلك فمن المشاريع العظيمة للحكومة الألمانية إيجاد ظروف حياتية متساوية في جميع أنحاء ألمانيا بين الريف والمدينة، وبين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب».

وترى ميركل أن شعار ولاية شلزفيج–هولشتاين، الذي اختارته لاحتفالات الوحدة هذا العام «الشجاعة تربط» يذكر بشجاعة كثير من الناس في 1989» من أجل أن تصبح الوحدة الألمانية حقيقة واقعة».

وتبنت ميركل وجهة النظر القائلة إنه «لا يتعين التفريق بشكل إجمالي بين الشرق والغرب لأنه يوجد الآن أعوام عديدة من الحياة المشتركة»، مشيرة إلى أن الحكومة شكلت لجنة «الثورة السلمية والوحدة الألمانية» ستتحدث ميركل من خلالها مع المواطنين عن كل ما يربط ويفرق بين شطري البلاد.